دور المنظمات غير الحكومية في التنمية وإشكالية تمويلها.

عثمان علام *

مسعود كسرى **

الملخص:

مع بداية الألفية الثالثة لوحظ تزايد كبير لدور المنظمات الغير حكومية في مجال التنمية ، حيث أصبحت العديد من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي تشرك المنظمات الغير الحكومية في مختلف برامجها التنموية ، وقد أصبح التمويل الخارجي يمثل نسبة معتبرة من مصادر تمويل هذه المنظمات مما طرح العديد من التساؤلات حول مدى مصداقية وشفافية هذا النوع من التمويل ، ويري العديد من الباحثين والمختصين أهمية العمل على تنويع مصادر تمويل المنظمات الغير حكومية لأن الاعتماد على المصادر الخارجية فقط يجعل من العملية التنموية مرتبطة بقرار المؤسسات والجهات المانحة دون مراعاة أولويات وإستراتجية التنمية الوطنية في الدول النامية.

الكلمات المفتاحية : المنظمات الغير حكومية ، التنمية والحكم الراشد ، مؤسسات تمويل التنمية ، منظمات المجتمع المدني.

Abstract:

With the progression of the phenomenon of globalization at the beginning of the third millennium, the non governmental organizations have acquired a very important role in the development process, Finance remains the major challenge for these organizations, including external financial often linked to political considerations that undermine the sovereignty of developing countries.

This study examines the following question : What is the importance of diversification of sources of funding for the revitalization of the role of non governmental organizations in the development?

Key words: the development, Financing for Development, non governmental organizations .

* كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ـ جامعة آكلي محند أولحاج ـ بالبويرة
abiba78 @yahoo.fr

** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3. ـ دالي ابراهيم ، الجزائر

mas kassra @yahoo.fr

مقدمة :

مع بداية القرن الحادي والعشرين أصبح من الضروري تـــوفير نمـــط ملائـــم لاستمرارية العملية التنموية وفق مستلزمات الحكم الراشد وضمن إطار العولمة وذلك من خلال إيجاد مؤسسات ترتبط بمضامين حجم المشاركة الجماعية في صنع القرار وتعمل على تكريس المساواة بين الجنسين بما يحقق مستوى معيشة أفضل لكل أفراد المجتمع ، وبما أن الدول النامية تواجه تحديات كبيرة لضمان فعالية واستمرارية العملية التنمويـــة فقد أصبح من الضروري على حكومات الدول النامية الاستفادة من كل الإمكانـــات والطاقات المتاحة لمجابهة التحديات التنموية ، وضمن هذا الإطار تساهم المنظمات الغير حكومية بدور فعال ومهم إلى جانب الحكومات في النهوض بالقدرات ودعم التنمية في الدول النامية .

مشكلة البحث : تتلخص مشكلة البحث في إبراز الأهمية المتزايـــد ة لنشـــاط المنظمات الغير حكومية باعتبارها مساهم فعال في العملية التنموية مع التأكيد علـــى ضرورة عدم اعتماد هذه المنظمات على المصادر الخارجية للتمويل فقط ، بل يجـــب العمل على ترقية وتطوير آليات عمل تسيير المنظمات غير الحكومية في الدول النامية بما يضمن تعبئة الموارد الذاتية وتنويع مصادر التمويل لضمان شفافية وحريـــة أكـــبر في ممارسة مختلف الأنشطة التنموية ، وبهذا يمكن طرح التساؤل التالي :

ما مدى أهمية تنويع مصادر التمويل في تفعيل الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية؟

فرضية البحث : تفترض الدراسة أن نشاط المنظمات الغير حكومية مهم جـــدا لدفع العملية التنموية في الدول النامية ، كما أن فعالية وكفاءة عمل هذه المنظمات مرتبط بمدى توفر الموارد اللازمة لتغطية مختلف الأنشطة التنموية في كافة المجالات ولكي تستمر المنظمات الغير حكومية في ممارسة أنشطتها بكل مهنية فمن الضروري أن تعمل على تنويع مصادر التمويل مع التركيز على تعبئة الموارد الذاتية .

هدف البحث : تهدف الدراسة لإبراز أهمية مشاركة كل الأطراف الفاعلة في العملية التنموية ، فالمنظمات الغير حكومية تعتبر القطاع الثالث بجانب القطاع العـــام والقطاع الخاص المعنى بقضايا التنمية في الدول النامية ، ومن هنا تأتي أهمية الإشـــارة لكل التحديات والمعوقات التي تواجه نشاط المنظمات غير الحكومية ، وأهـــم هـــذه المعوقات كيفية توفير الموارد المالية .

المنهج العلمي : نستخدم المنهج الوصفي والتحليلي لتناول أهم الأفكار المرتبطة بقضايا التنمية والمنظمات الغير حكومية وإشكالية تمويلها ، كما اعتمدنا على المنـــهج التاريخي لدراسة مراحل تطور نشاط المنظمات الغير حكومية.

محتويات الدراسة : سنعتمد في دراستنا لموضوع البحث علـــى ثـــلاث محـــاور

أساسية حيث نتطرق في المحور الأول إلى تطور المنظمات الغير حكومية ، وفي المحور الثاني نقوم بدراسة المنظمات الغير حكومية ودورها في التنمية ، أما في المحور الأخير فسنتطرق لدراسة المنظمات الغير حكومية وإشكالية التمويل ، وبعد دراسة هذه المحاور سنخلص إلي صياغة النتائج والتوصيات الخاصة بالبحث.

أولا ــ تطور المنظمات الغير حكومية:

مع تنامي ظاهرة العولمة خلال بداية الألفية الثالثة أصبح تفعيل دور المنظمات الحكومية ورفع القيود المفروضة على عمل مؤسسات المجتمع المدني وإفساح المجال لها يشكل أحد المتطلبات الأساسية للتنمية ، وعليه لابد من فهم الأدوار الأساسية التي يمكن للمنظمات الغير حكومية أن تلعبها في عملية التنمية لكي تتمكن من صياغة البرامج الملائمة لمشاركتها في كل مراحل العملية التنموية فمع التزام الأمم المتحدة بإعلان الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان عام 1986 تأكد للجميع أن التنمية هي عملية شاملة تتناول الحقوق الاقتصادية والثقافية والسياسية ، وقد جاء في الإعلان «إن التنمية هي عملية شاملة تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وهي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمع ككل وللأفراد على السواء وذلك على أساس المشاركة الناشطة والحرة والأساسية في التنمية وفي التوزيع العادل للعائدات»كما أن العديد من الاتفاقيات الدولية تلزم الحكومات بضمان مجموعة كبيرة من الحقوق للمواطنين أهمها الحق في العمل اللائق والحماية الاجتماعية لاسيما للفقراء والمعوزين والعاطلين عن العمل والمسنين وتحسين الظروف المعيشية وتأمين وضمان الصحة والتعليم للجميع وحق السكن اللائق إضافة للمشاركة في الحياة الثقافية بحريّة ، كما تضمن هذه الاتفاقيات أيضا المشاركة الفاعلة للمواطنين من موقع المسؤولية حيث أن الحقوق تقابلها الواجبات ومفهوم الواجبات يتعدى مجرد المساهمة في دفع الضرائب إلى القيام بمهام إضافية ومباشرة كالمشاركة في تحقيق التنمية ، وبما أن الإنسان هو جوهر عملية التنمية وهدفها فان مشاركة الإنسان في مختلف مراحل عملية التنمية يعتبر حق من حقوق المواطن على الدولة والمجتمع .

ويرجع تاريخ نشأة المنظمات الغير حكومية إلي بروز دور الحكومات وتحديد مهامها في ظل الثورة الصناعية التي شهدتها القارة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر نتيجة تنامي الاتجاه الليبرالي وما خلفه من أثار سلبية على الطبقات الفقيرة ، ومع اندلاع الحروب العالمية وما خلفته من مأساة وتبعات إنسانية ضخمة شكلت هذه الظروف بيئة مواتية لتأسيس العديد من المنظمات الإنسانية التي كانت تهدف لتقديم مختلف الخدمات الصحية والغذائية وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية عرفت الجمعيات غير الحكومية نشاطا أكبر حيث ركزت جهودها على عمليات الإنقاذ والإغاثة وإعادة التعمير في البلدان الأوروبية

المتضررة من الحرب ، وبعد ذلك بدأت العديد من المنظمات غير الحكومية الطوعيـــة الـــتي أنشئت في أوروبا وأميركا بتوجيه نشاطها تدريجيا نحو دول العالم الثالث وبهذا تم التحـــول من الإغاثة إلى النماء وإدخال مفاهيم جديدة في العمل الاجتماعي لـــدى المنظمـــات غـــير الحكومية ولدى الحكومات فقد تبين للعديد من المنظمات غير الحكومية أن معظم المشاكل والأزمات في العالم ناتجة عن البؤس والتخلف والحرمان المستمر(1) ، ومنذ ذلـــك الوقـــت تطورت كثيرا المنظمات غير الحكومية وخاصة خلال العقديين الأخيريـــن مـــن القـــرن الماضي حيث زاد عدد أعضائها وتنوعت فئاتها ومستويات عملها كما ازدادت تشـــابكا واتصالا عبر الحدود الدولية ابتدءا من منظمات شعبية محدودة الإمكانات والمـــوارد إلى منظمات دولية ضخمة ذات نفوذ كبير وتمويل متوسط كمنظمة العفو الدولية ومنظمـــة السلام الأخضر التي تقدر ميزانيتها السنوية بحوالي 400 مليون دولار حيث أشار تقريـــر الأمم المتحدة الذي نشر في سنة 1995بشأن إدارة الحكم في العالم أن هناك ما يقرب من 29000 منظمة دولية غير حكومية كما سجل ارتفاع في عدد المنظمات المحلية التي نمـــت أعدادها بسرعة كبيرة ففي الولايات المتحدة الأمريكية ازداد عدد المنظمات بنســـبة 70% ليصل العدد إلى 2000000 منظمة أما في روسيا هناك ما يقارب من 65000 منظمـــة ، وفي الهند هناك أكثر من مليون منظمة تطوعية مسجلة وهناك أكثر من 200000 منظمة غـــير حكومية في السويد وأكثر من 210000 منظمة في البرازيل ، أما في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فهناك أكثر من 50 ألف منظمة كما تشير الإحصائيات انه ما لا يقـــل عـــن 240 منظمة غير حكومية تعتمد سنويا في كينيا(2) ، ففي الولايات المتحدة الأمريكيـــة تشـــير الإحصائيات الرسمية الخاصة بسنة 2003 أن المنظمات غير الحكومية التي تعمل في القطـــاع الخيري تشغل حوالي 11 مليون موظفا بصفة دائمة حيث قدرت إيراداتهـــا في شـــكل تبرعات حوالي 212 مليار دولار أمريكي ، وقد شهدت بداية الألفية الثالثـــة توقيـــع 171 دولة سنة 2000 على إعلان الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة الذي أكد على ضرورة تحرير المواطنين من الخوف ومنحهم الحق بالعيش في أمن وسلام وبكرامـــة مـــع وجـــوب تخليصهم من الفقر والحرمان من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وضـــمان حقوقهم السياسية والمدنية والثقافية ، وقد ربط إعلان الألفية الانتصار في الحـــرب علـــى الفقر بتحقيق الأمن والسلام الدوليين ، كما لوحظ تزايد الاهتمـــام الـــدولي بالـــدور

(1) كامل مهنا «دور المنظمات الغير حكومية في الإنماء الاجتماعي» تجارب خلال الحرب تـــاريخ الاطـــلاع 2012/9/11 علـــى الموقـــع :www.amelassociation.org/.../SocialDevelopment.p

(2) نجوى سمك والسيد صدقي عابدين ، «دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة» ، الخبرتان المصرية واليابانية ، مركز الدراسات الآسيوية ، القاهرة ، 2002 ، ص 59 - 75 .

التنموي للمنظمات غير الحكومية في الدول النامية حيث أصبحت العديد من المؤسسات المالية الدولية وحكومات الدول المتقدمة تشترط مشاركة هـذه المنظمـات في صـياغة المتطلبات التنموية وبعد ذلك الإشراف على تنفيذها في العديد من الدول النامية مما أعطى المنظمات غير الحكومية دافعا قويا نحو المساهمة بفعالية في عملية التنمية .

1 ــ مفهوم المنظمات غير الحكومية:

يتضمن مفهوم المنظمات غير الحكومية الـتي تعـرف اختصـارا «NGOS» Non Organizations Governmental كل المبادرات والمساعدات الخيرية التي تهتم بخدمات التعليم والصحة والثقافة بجانب الاهتمام بشؤون البيئة والتنمية والتدريب المهني وتأهيل النساء وتنمية المجتمعات المحلية والدفاع عن حقوق الإنسان في مختلـف المجـالات ، وتعرف المنظمة غير الحكومية وفقا لتعريف الأمم المتحدة بأنها «تمثل كيانا غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثـر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها ، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية» وهناك من يعرفها من حيث أنها «تنظيم اجتماعي غير ربحي يستهدف غاية ومن أجل بلوغها تحدد نشاطها في بيئة جغرافية محددة أوفي **ميدان نوعي أو وظيفي متخصص فيه**»[1] ، من خـلال هذه التعريف يتضح بان المنظمات غير الحكومية تختلف من حيث مهامها وتطبيقاتها العملية عن الدولة والقطاع الخاص رغم أنها تتضمن بعـض الخصـائص المشـتركة لارتباطها بقوى السوق من خلال بعض الأنشطة المولدة للدخل وميزتها الأساسية هي الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية والحقوقية والثقافية ، وتتميز المنظمـات غـير الحكومية عموما بسمات مشتركة أهمها ما يلي :

- أنها غير هادفة للربح.
- أنها منظمات غير حكومية.
- تقوم بمبادرات أهلية وشعبية تطوعية لتلبية حاجات أو مطالب اجتماعية في مجالات متعددة.
- تشارك في عملية التنمية بمفهومها الواسع.

2 ــ تصنيف المنظمات غير الحكومية :

تصنف المنظمات غير الحكومية وفقا لعدة معايير أهمهـا الحجـم والوظيفـة والتوزيع الجغرافي ومجال النشاط وذلك وفق ما يلي:

(1) كمـال منصـوري ، «المنظمـات غيـر الحكوميـة و دورهـا فـي عولمـة النشـاط الخيـري والتطـوعي» بحـث مقـدم لملتقـى التطـوع العربـي ، ص2 ، علـى الموقـع : http://www.arabvolunteering.org/corn...ecaeoaeui.doc

ـــ **وفقا لمعيار التوزيع الجغرافي** : هناك منظمات محلية ومنظمات وطنية وأخري منظمات أجنبية ودولية.

ـــ **وفقا للمعيار الوظيفي** : هناك منظمات زراعية وخدمية وصناعية وأخري حرفية.

ـــ **وفقا لمعيار الحجم** : هناك منظمات كبيرة وأخري صغيرة.

ـــ **وفقا لمجال النشاط** : تنشط المنظمات غير الحكومية في عدة مجالات أهمها ما يلي:

- جمعيات خيرية.
- منظمات الخدمة والرعاية الاجتماعية.
- منظمات التنمية وهو نوع جديد من منظمات العمل الأهلي بـــدا ينمـــو تدريجيا في الدول النامية.
- منظمات دفاعية مثل منظمات حقوق الإنسان ومنظمات الدفاع عن البيئة.
- منظمات ثقافية متنوعة.

ـــ **وفقا لمعيار التمويل:** تختلف مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية ونميز هنا بين[1]:

- منظمات شعبية أو أهلية: تقوم بالجهود الشعبية التي يمولها الأفـــراد مثـــل الجمعيات الخيرية الخاصة.
- منظمات مشتركة : يشترك في إدارتها وتمويلها الحكومة والمواطنين.
- منظمات دولية : وهي منظمات الرفاهية الاجتماعية مثل منظمة اليونسكو والمنظمات التابعة للأمم المتحدة.

ثانيا ـــ المنظمات غير الحكومية والتنمية :

تساهم المنظمات غير الحكومية بشكل كبير في إدارة عملية التنمية من خـــلال المشاركة إلي جانب الحكومات في تلبية العديد من المطالب التنموية في مجالات متعددة.

1ـــ تنامي دور المنظمات غير الحكومية :

هناك تنامي كبير لدور المنظمات الغير حكومية في عملية التنمية خصوصا بعد تفاقم التحديات التي تواجهها الدول النامية بسبب قصور أجهزتهـــا ومواردهـــا عـــن تلبيـــة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين مما يتطلب مشـــاركة جهـــات إضافية في مهام وبرامج التنمية[2] ، وقد شكل هذا التحدي مبررا لتوسيع المجـــال أمـــام

(1) جابر عوض السيد وأبو الحسن عبد الموجود «الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية» المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2003 ، ص230 - 232.

(2) محمد حامد صالح ، «تدبير التمويل بالمنظمات غير الحكومية» شبكة الحوار بين منظمات

المنظمات الغير حكومية بصفتها شريكا فعالا في عملية التنمية بهدف الاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي اكتسبتها ، وتساهم المنظمات الحكومية في عملية التنمية من خلال عدة مجالات أهمها ما يلي[1]:

ـــ **توفير الخدمات** : المنظمات غير الحكومية تتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنها من توفير نوعية مقبولة من الخدمات خصوصا وأنها تملك قدرات للوصول إلى الفئات المحرومة.

ـــ **المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية** : من خلال المساهمة في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب .بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية في عملية التنمية

ـــ **المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة:** ويتم ذلك عن طريق اقتراح البدائل والتفاوض عليها أومن خلال التأثير في السياسات العامة لاعتماد هذه البدائل فيها ، وتستخدم المنظمات الغير حكومية عدة أدوات لتحقيق هذا الهدف كالرصد والمراقبة من خلال الإطلاع على المعلومات ومختلف السياسات المرتبطة بالتنمية ، إضافة لتطوير الأطر القانونية التي تضمن شفافية المعلومات والحق في المشاركة مع المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي لكل أشكال الانتهاكات.

وتهدف المنظمات الغير حكومية إلي المساهمة في تنمية الأفراد والدول من خلال نشاطاتها المختلفة التي تستهدف مختلف الاحتياجات التنموية عبر تركيز أعمالها في جوانب مهمة تتوافق مع المفهوم الموسع للتنمية التي تهدف إلي تنمية الناس من اجل الناس وبواسطة الناس[2] ، وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر عبر الجوانب التالية:

- حماية البيئة.
- ترقية مشاركة المرأة في التنمية وتفعيل إمكانياتها وتمكينها من أداء دورها في المجتمع.
- مكافحة الفقر والاهتمام أكثر فأكثر بالفئات المحرومة.
- الاهتمام بالطفولة والشباب في مجال التدريب والتأهيل و وتنمية القدرات

المجتمع المدني لدول البحر الأبيض المتوسط ، القاهرة 2012 ، ص 5 - 7 .

(1) سعيد ياسين موسي ، «دور منظمات المجتمع المدني التنمية» ، الحوار المتمدن عدد 3610 صدر بتاريخ 2012/1/17 تاريخ الاطلاع 2012/9/15 على الموقع :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid29188

(2) عبد الرحمن تيشوري ، «دور القطاع الأهلي الثالث في التنمية» الحوار المتمدن ـ العدد 1402 ، صدر بتاريخ 2005/012/17 ، تاريخ الأطلاع 2012/09/11 من الموقع :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid52545

ومحو الأمية.

- المساهمة في تنمية المجتمعات المحلية وتحسين الخدمات العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع.
- الاهتمام بالرعاية الصحية .
- التعاون والتنسيق المشترك مع الجمعيات والمنظمات المشتركة معها في الأهداف والتوجهات.
- التعريف بمبادئ حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات والديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني.
- نشر ثقافة العمل التطوعي ونظام المحاسبة والشفافية وقيم التعاون والتكافل.

وفي هذا الصدد نجد بأنه على الصعيد العالمي هناك العديد من المنظمات المتخصصة التي تتفرع عن هيئة الأمم المتحدة تنشط في مجالات مختلفة أهمها منظمة الصحة العالمية ، محكمة العدل الدولية ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، منظمة الأغذية والزراعة ، منظمة مساعدة الطفولة ، منظمة العلوم والثقافة ، منظمة العمل الدولية ، وصناديق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والسكان والبيئة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي وما يتفرع عنه من مؤسسات ومن أهمها لجنة حقوق الإنسان ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي...الخ.

2 ــ مساهمة المنظمات غير الحكومية في تحقيق أهداف التنمية

تزايد دور المنظمات الأهلية في التنمية خلال الفترة الأخيرة وخاصة مع بداية الألفية الثالثة وتراجع دور الحكومة نتيجة لتأثيرات العولمة ويمكن إبراز ملامح التوجه التنموي للمنظمات الأهلية فيما يلي:

ــ **المساهمة في مكافحة الفقر**: تساهم المنظمات غير الحكومية في مواجهة مشكلة الفقر عبر التعاون مع الحكومة والأطراف الفاعلة في إقامة مشاريع إنتاجية لفائدة الأفراد والأسر بهدف تحويل هذه الأسر لوحدات منتجة توفر مناصب شغل لامتصاص العمالة وتمكن الأفراد من زيادة دخلهم وذلك من خلال توفير مصادر التمويل في شكل قروض ميسرة وإعانات مع الاهتمام بتدريبهم وتكوينهم لرفع كفاءتهم الإنتاجية.

ــ **المساهمة في تحسين المستوى التعليمي**: يمثل هذا الجانب أهمية كبيرة لدي المنظمات والحكومات على حد سواء حيث يتم التعاون بينهما من اجل مكافحة الأمية والاهتمام بتدريب المعلمين لرفع كفاءة العملية التعليمية وتوفير التقنيات اللازمة لتطويرها ، إضافة لمكافحة ظاهرة التسرب المدرسي والتركيز على تعليم الفتيات وتطوير مشاركة التلاميذ والمعلمين وأولياء الأمور والقطاع الخاص في مجال التعليم .

ـــ **المساهمة في مجال الرعاية الصحية** : إن الاهتمام بالرعايـــة الصـــحية للمـــواطنين يشكل أولوية كبيرة لحكومات كل الدول من خلال تحسين الخدمة الصحية وترقية وتطـــوير الهياكل الصحية المختلفة مع رفع كفاءة التأطير الصحي من خلال برامج التدريب والتأهيل ، وتأتي المنظمات غير الحكومية في الدرجة الثانية حيث تساهم من خلال برامج التوعية و نشر الوعي الصحي خاصة لدي الأطفال والنساء .

ـــ **المساهمة في مجال الاهتمام بالبيئة** : على المستوى الدولي هناك العديد مـــن المنظمات التي تنشط في المجال البيئي وتساهم في الحفاظ على البيئة بما يتوافـــق مـــع إستراتيجية التنمية المستدامة عن طريق المشاركة والتوعية بأهمية التفاعل الايجابي مـــع البيئة لتوفير الوعي البيئي الذي يضمن نجاح الجهود الحكومية والمدنيـــة في مجـــالات الاهتمام بالنظافة والتشجير وتطوير المناطق العشوائية والاهتمام بتدوير المخلفات لمعالجة مشاكل تلوث الهواء والبيئة.

ـــ **المساهمة في تمكين المرأة** : يتضمن مفهوم تمكين المرأة منحها كافة حقوقها لتتمكن من تطوير مشاركتها وتنمية قدرتها ووعيها ومعرفتها لتحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية والسيكولوجية والاجتماعية والسياسية ، كما يتضمن المفهوم إتاحـــة كافة القدرات والإمكانات التي تجعل المرأة قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها لتشارك بكل فعالية في عملية تنمية المجتمع[1] ، حيث لعبت المنظمات الغير حكوميـــة دور كبير في تمكين المرأة من كافة حقوقها ضمن إطار النظرة المتكاملة للمرأة باعتبارها نواة الأسرة في المجتمع وعنصر فعال في الحياة الفكرية والثقافية والاقتصادية ، وقد لعبت المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني دور كبير في مجال تمكين المرأة من خلال القضاء على الأمية بين الفتيات وتدريب المعلمات على الأساليب التربوية الحديثة المتطورة ، كما توجه هذه المنظمات جهودها في مجال الصحة لتعزيز الرعاية الصـــحية الأولية والمشاركة في التوعية والتثقيف الصحي وتقدم الخدمات الطبيـــة والنفســـية ، وتعمل أيضا هذه المنظمات على تمكين المرأة في المجال السياسي عن طريق توعيتـــها و وإعلامها بالقوانين الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة وتقوم أيضا بتدريب المـــرأة على المشاركة.

ـــ **المساهمة في مجال الرعاية الصحية:** إن الاهتمام بالرعاية الصحية للمواطنين يشكل أولوية كبيرة لحكومات كل الدول من خلال تحسين الخدمة الصحية وترقية وتطوير الهياكـــل الصحية المختلفة مع رفع كفاءة التأطير الصحي من خلال برامج التدريب والتأهيل ، وتـــأتي

(1) شذي الجنابي «دور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية» الحوار المتمدن العدد 3039 صدر بتاريخ 2010/06/20 تاريخ الاطلاع 2012/09/12 على الموقع :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid76893

المنظمات غير الحكومية في الدرجة الثانية حيث تساهم من خلال برامج التوعيـــة في ونشـــر الوعي الصحي خاصة لدي الأطفال والنساء.

ثالثا ــ المنظمات غير الحكومية وإشكالية التمويل :

يمثل التمويل شرط أساسي وضروري لدفع عملية التنمية في الدول النامية الـــتي تعاني من مشاكل يصعب على الدولة لوحدها معالجتها ، وهنا تأتي أهمية المشاركة في عملية التنمية بين حكومات الدول النامية والمنظمات غير الحكومية التي تتدخل في عدة مجالات لمواجهة تحديات التنمية وتفعيل مشاركة الأفراد فيها عن طريق تنمية قدراتهم وتحسين مستوى معيشتهم ، ولتحقيق هذه الأهداف تحتاج المنظمات غير الحكوميـــة لموارد مالية لتغطية أنشطتها المختلفة حيث يعتبر التمويل بالنسبة لهذه المنظمات المحرك الأساسي لاستمرارها فكلما استطاعت أن تتغلب على مشكلة قلـــة المـــوارد الماليـــة وعملت على وتوفيرها من مصادرها المختلفة كلما تمكنت من القيام بمهامها وتحقيق أهدافها ، وبهذا يمكن القول أن مشكلة التمويل تعتبر من أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المنظمات.

1 ــ مصادر تمويل المنظمات الغير حكومية :

يتم تمويل المنظمات غير الحكومية بواسطة المصادر التالية[1]:

ــ التمويل العام أو التمويل حكومي.

ــ التمويل الذاتي عن طريق مساهمات واشتراكات الأعضاء ، الهبات والتبرعـــات ممارسة الأنشطة المولدة للدخل.

ــ التمويل الخارجي ويكون على شكل معونات نقدية أو عينية تقدمها دول أو منظمات ، تمويل البنك الدولي لمنظمات المجتمع المدني.

تأتي أهمية التطرق للمصادر المختلفة لتمويل المنظمـــات الغـــير حكوميـــة لان التمويل الذاتي والحكومي محدود جدا في اغلب الدول النامية وخاصة الفقيرة منها ومع توسع أنشطة المنظمات غير الحكومية وتنامي دورها أصبحت اغلب هذه المنظمـــات تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي ، وتطرح فكرة التمويل الخارجي مخـــاوف العديد من الدول النامية على اعتبار أن هذا النوع من التمويل يتم على أساس شروط محددة تتجاوز مفهوم السيادة وله أبعاد غير تنموية ، وفي هذا الإطار فان العديد مـــن المؤسسات الدولية تدير برامج خاصة لدعم التنمية في الدول الفقيرة بالتنســـيق مـــع المنظمات الغير حكومية ، حيث تدعم المؤسسات الدولية وأهمها البنك الدولي الحوار

(1) حسان ايو ، «التمويل وأبعاده» ، الحوار المتمدن العدد 1688 ، صدر بتاريخ 2006/09/29 ، تـــــــــاريخ الاطـــــــــلاع 2012/9/10 علـــــــــى الموقـــــــــع : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid76893

والشراكة بين المنظمات الغير حكومية والحكومات عن طريق تقديم برامج التدريب والمساندة الفنية وتوفير الموارد ، كما تنسق المؤسسات الدولية مع المنظمات الغير حكومية في العديد من القضايا المتعلقة بمختلف المشاريع الممولة في كل المجالات ، وتقيم هذه المؤسسات شراكات مباشرة مع المنظمات الغير حكومية من خلال التعاقد معها على تقديم خدمات المساعدة الفنية والتدريب إضافة لتمويل البرامج وإدارة البرامج المشتركة في عدة مجالات مثل الحفاظ على الغابات وبرامج اللقاح ضد مرض الإيدز ، وفي هذا الإطار فقد لوحظ بان عدد كبير من المشاريع المقدمة خلال الفترة 1985 و1997 من البنك الدولي والتي وجهت لمساعدة سبعة دول نامية بقيمة 900 مليون دولار تم اعتمادها لأجل دعم أنشطة تتدخل فيها المنظمات الغير حكومية ومنظمات محلية ، وفي 22 سبتمبر2000 استقبل رئيس البنك العالمي ممثلو المجتمع المدني وتم الاتفاق على إصدار وثيقة تحت عنوان «**البنك العالمي والمجتمع المدني**» تتضمن تقريرا مفصلا حول مصادر التمويل وأشكاله وجاء في الوثيقة أن أكثر من 70% من المشاريع المدعمة من طرف البنك العالمي سنة 1999 منحت تدخلا واسعا لصالح المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وتم التأكيد على أن التعاون يساهم كثيرا في تنمية إستراتيجية البنك من أجل مساعدة الدول النامية والفقيرة ، وفي سنة 2004 ساهمت المنظمات غير الحكومية في دراسة كل المشروعات التنموية الممولة من قبل البنك تطبيقا لإستراتجية البنك التي تقول بان الحكومات المستدينة هي الشريك الأساسي للبنك في التنمية والمنظمات غير الحكومية هي المعنية الغير مباشرة بالقروض البنكية والديون والمساعدات الممنوحة للحكومات ، كما أن هناك عدة برامج تمولها المؤسسات الدولية والدول المتقدمة لفائدة المنظمات غير الحكومية في العالم حيث يقوم البنك الدولي من خلال برنامج المنح الإنمائية بإدارة الأموال الخاصة ببرامج تقديم المنح المالية المباشرة لمنظمات المجتمع المدني عبر العالم وقدم البنك في سنة 2003 حوالي 157 مليون دولار خصصت ل 48 برنامج من برامج المنح الداخلية والخارجية وتهدف لدعم نشاطات المجتمع المدني في مجالات مختلفة كالبيئة والمعلومات وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والممارسات الإبداعية ، أما صندوق اليابان للتنمية الاجتماعية الذي قامت حكومة اليابان بتأسيسه بالاشتراك مع البنك الدولي سنة 2000 وتقدر قيمة هذا الصندوق 95 مليون دولار ويقوم بتقديم التمويل للحكومات ومنظمات المجتمع المدني وغير ذلك من المنظمات التي تطرح مبادرات الحد من الفقر على المستوى الوطني لمواجهة خطر الفقر والآثار الاجتماعية والاقتصادية ، وهناك أيضا الصندوق الائتماني لإستراتيجية الحد من الفقر الذي يديره كل من البنك الدولي والأمم المتحدة ويهتم بإستراتيجية الحد من الفقر في الدول النامية والفقيرة حيث قدم مساعدات لعدة منظمات وحكومات قدرت

خلال الفترة 2001 ــ 2005 .بمبلغ إجمالي قدر ب 20 مليون دولار .

وفي 16 جويلية 2012 توصل المشاركون في المنتدى الشعبي الثاني بين الصين وإفريقيا المنعقد مؤخرا في مدينة وتشوب مقاطعة جيان غسو شرق الصين إلى أن التعاون بين المنظمات غير الحكومية من الصين وإفريقيا قد حقق منجزات كبيرة وهو بحاجة إلى المزيد من التطوير لاستكشاف الإمكانات بصورة تامة ، يعكس هذا المنتدى الشعبي مدى اهتمام الصين بصفتها قوة دولية بالقارة الإفريقية حيث يهدف المؤتمر لبناء أسس قوية للتعاون بين المنظمات غير الحكومية وقد حضره حوالي 300 مندوب من الصين و35 دولة[1] ، وقد شهدت سنة 2012 اهتمام الصين بالجانب الصحي في إفريقيا حيث أجرت عمليات جراحية مجانية لفائدة مرضى العيون السودانيين بشراكة ذكية بين المنظمات غير الحكومية للصين وعدة دول افريقية ، ويخطط صندوق الصداقة الصينية للمنظمات غير الحكومية لتنفيذ مشروع بناء 500 وحدة غاز حيوي في أرياف مدغشقر في غضون عامين حيث يمكن لوحدة غاز حيوي حجمها 8 أمتار مكعبة أن تنتج 400 متر مكعب من غاز الميثان سنويا ، ما سيوفر طنين من الحطب أو3 أطنان من الفحم سنويا.

2 ــ إشكالية التمويل الخارجي :

إن تنامي دور المنظمات غير الحكومية واعتمادها بدرجة كبيرة على المصادر الخارجية لإدارة مختلف أنشطتها أصبح يشكل تحديا كبيرا لها ، حيث تطرح قضية التمويل الخارجي للمنظمات الغير حكومية عدة تساؤلات من حيث موضوع التمويل وهدفه ومصدره ، لأن العديد من الدول النامية لديها تحفظات فيما يتعلق بمصادر التمويل الخارجي للمنظمات الغير حكومية التي تقدم وفقا لشروط مسبقة ويتم من خلالها تجاوز الحكومات ، فإذا كان التمويل من خارج الدولة وكانت غايته هي دعم مشاريع إنمائية تخدم متطلبات العملية التنموية بما لا يتدخل في الشؤون الداخلية للجهة المستفيدة فان الأمر مقبول مبدئيا ، لكننا في الواقع نجد بان التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية تأثر كثيرا بالأحداث التي يشهدها العالم حيث أصبحت الدول الكبرى تمارس ضغوطات على الأنشطة التي تتعارض مع سياساتها بحجة مكافحة الإرهاب وهنا بدا الخلط بين كل ما هو سياسي وما هو تطوعي حقوقي ، وبهذا ظهر مفهوم التوظيف السياسي للتمويل من قبل المانحين حيث أصبحت الدول الكبرى تمارس ضغوطات على مؤسسات التمويل غير الحكومية لوقف دعمها لبعض المنظمات والأنشطة المناهضة لسياستها في العديد من الدول النامية التي أصبحت تتحفظ على كل مصدر خارجي لتمويل المنظمات غير الحكومية

(1) المنتدى الشعبي الثاني بين الصين وإفريقيا ، تحت عنوان الصين و إفريقيا تبحان سبل تعزيز تعاون المنظمات غير الحكومية ، تاريخ الاطلاع 2012/10/12 على الموقع :ـــ http://www.arabic.china.org.cn

ومنظمات المجتمع المدني نظرا لسببين أساسيين هما:

ـــ عدم وجود نظام رقابي يسمح بمتابعة النشاط الممول بما يضمن استفادة الفئات الموجه لصالحها التمويل من الأنشطة المبرمجة.

ـــ تزايد الضغوطات التي تفرضها الدول الكبرى على مؤسسات التمويل غير الحكومية لوقف دعمها لبعض المنظمات والدول لأسباب غير موضوعية.

وأمام هذه التحديات يري العديد من المهتمين بشؤون المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أن تنويع مصادر التمويل يعطي استقلالية اكبر لهذه المنظمات ويساهم في توسيع نشاطاتها[1] ، ويستوجب على هذه المنظمات صياغة خطط واستراتيجيات تمكنها من تنويع مصادر تمويليها وتسمح لها بتحقيق أهدافها وتمكنها من الاستمرار والتوسع ، ويجب أن يكون هناك توافق وطني فيما يتعلق بمصادر التمويل والأنشطة المستهدفة بما يحقق مصلحة الأفراد والدولة لضمان شفافية ومصداقية عمل المنظمات غير الحكومية ، وفي هذا الإطار لا بد أن تتخذ الدول النامية عدد من التدابير لتجنب أية عملية تدخل في شؤونها الداخلية من خلال برامج وعمليات الدعم والمساعدة التي تندرج ضمن نشاط المنظمات غير الحكومية ، واهم هذه الإجراءات ما يلي :

ـــ ضرورة اعتماد مؤسسات المجتمع المدني على معايير صارمة لتلقي التمويل سواء كان داخلياً أو خارجياً.

ـــ يجب أن تتم كل العمليات في إطار الشفافية والمحاسبية الذاتية من قبل مؤسسات المجتمع المدني مع وجود معايير حقيقية لتقييم أداء هذه المؤسسات ، بجانب قيام الجهات المانحة بالرقابة المالية والفنية على الأموال والأنشطة .

ـــ يجب أن هناك تنسيق وحوار مستمر بين المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والدول المعنية.

ـــ لابد من صياغة خطط واستراتيجيات لجذب التمويلات المحلية وتشجيع المواطن العادي على الانخراط في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني من خلال تفعيل التطوع كأداة مهمة لضمان الاستخدام الأمثل للأموال في الأنشطة النافعة.

من خلال هذه الإجراءات تستطيع المنظمات الغير حكومية من توفير الموارد اللازمة لتمويل النشاطات المخططة بما يضمن مساهمتها الفعالة في العملية التنموية

الخاتمة:

نستنتج من خلال ما تم التطرق إليه أن المنظمات غير الحكومية تلعب دور مهما في

(1) حسان ايو ، «التمويل وأبعاده» ، مرجع سابق .

عملية التنمية وعليها توظيف كل جهودها لتفعيل مشاركتها الايجابية في العملية التنموية عن طريق تبني كافة قضايا المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بكل شفافية وموضوعية بما يساهم في تنمية قدرات الأفراد وتوسيع خياراتهم ، ولتحقيق أهدافها لابد لهذه المنظمات من العمل المتواصل مع كل الأجهزة الرسمية والمؤسسات الحكومية في وضع وتنفيذ السياسات والخطط التنموية كما يستوجب على منظمات المجتمع المدني أن تعمل على تعزيز قدراتها المادية والبشرية عن طريق توسيع وتنويع مصادر تمويلها مع العمل على تأهيل وتدريب مواردها البشرية ، وفي نفس الإطار يشكل التعاون والعمل المشترك بين منظمات المجتمع المدني مطلبا ضروريا للمساهمة بشكل فعال في عملية التنمية .

وبناءا على كل ما سبق ، تم التوصل إلي النتائج التالية :

- تساهم المنظمات الغير حكومية بشكل فعال في العملية التنموية وهي تعتبر انعكاس للحاجة التنموية للفرد والمجتمع و هو ما يفسر التطور السريع لنشاط المنظمات غير الحكومية على الصعيد العالمي.
- تملك المنظمات غير الحكومية قدرة كبيرة على التحرك بحرية لأنها لا ترتبط بالقيود الرسمية والبيروقراطية كما تحظي بثقة كبيرة من قبل الفئات المستهدفة مما يمكنها من الوصول والتواصل مع هذه الفئات وخاصة تلك التي هي خارج نطاق الخدمات الحكومية.
- تساعد المنظمات غير الحكومية على إيجاد حلول مبتكرة لمختلف المشاكل التنموية ، وتقوم أيضا بتقديم الخدمات بتكلفة نسبية أقل نتيجة لقدرتها على تعبئة الموارد وتنظيم الجهود التطوعية وحشد الموارد المحلية ، كما أنها تساهم في تنمية الأسر الصغيرة والجمعيات المحلية التي تمكن الفقراء من المشاركة في العملية التنموية بما يؤدي لتحسين أوضاعهم وتلبية حاجياتهم.
- تمثل مشكلة التمويل تحديا كبيرا يعيق نشاط المنظمات غير الحكومية حيث تعتمد هذه المنظمات بنسبة كبيرة على التمويل المقدم من المؤسسات والهيئات الدولية ويطرح هذا النوع من التمويل عدة إشكالات في الدول النامية باعتباره تمويل مشروط يتوافق مع مصالح الدول المانحة .

كما تم التوصل إلي عدد من التوصيات المهمة تتمثل أساسا فيما يلي:

- على مستوي الموارد البشرية والتطوير التنظيمي يجب على المنظمات غير الحكومية التوجه نحو التخصص وتنفيذ برامج التدريب والتأهيل لفائدة موظفيها لرفع كفاءتهم وتمكينهم من تطوير وتحديث أساليب إدارتهم وتنفيذهم لمختلف البرامج مع ضرورة الاهتمام بتفعيل وتطوير شبكات العمل بين المنظمات غير الحكومية .
- على المنظمات غير الحكومية أن تعمل ضمن إستراتيجية التنمية الوطنية من

خلال دعم المشاركة مع الحكومة أومن خلال العمل الخاص بشكل منفرد.

➢ لا بد من وجود اطر قانونية وتشريعات تمكن المنظمات الغير حكومية من العمل بكفاءة عالية في إطار من الحرية بما يتوافق مع مصلحة البلد وفي ظل إشراف حكومي لا يتعارض مع حرية واستقلالية عمل المنظمات الغير حكومية ويهدف لدعمها لا فرض الوصاية عليها.

➢ يتوجب على المنظمات غير الحكومية أن تتوجه نحو إقامة علاقات قوية مع القطاع الخاص والحكومات بهدف إعطاء دفع قوي لعملية التنمية من خلال مشاركة كل الأطراف الفاعلة.

➢ يجب ترقية أسس وقواعد تعاون المنظمات الغير حكومية مع المؤسسات الدولية من خلال تدعيم برامج المساعدة الفنية والتدريب إضافة لتوفير الموارد ضمن إطار تعاوني يتضمن المشاركة في صياغة الاستراتجيات وحديد الأولويات وإدارة البرامج المشتركة.

➢ يجب أن تلعب المنظمات غير الحكومية على تنويع مصادر تمويلها مع ضرورة الاعتماد على تعبئة الموارد الذاتية لضمان الاستمرارية والاستقلالية.

قائمة المراجع:

أولا ــ الكتب :

1ــ محمد حامد صالح ، «تدبير التمويل بالمنظمات غير الحكومية» ، شبكة الحوار بين منظمات المجتمع المدني لدول البحر الأبيض المتوسط ، القاهرة 2012.

2 ــ جمال حلاوة ، علي صالح ، «مدخل إلي علم التنمية» ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان 2010 .

3 ــ عطية حسين أفندي ، «تنمية موارد المنظمات غير الحكومية» ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، القاهرة 2007

4 ــ جابر عوض السيد وأبو الحسن عبد الموجود ، «الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية» ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2003 .

5 ــ نجوى سمك والسيد صدقي عابدين ، «دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة»الخبرتان المصرية واليابانية ، مركز الدراسات الآسيوية ، القاهرة ، 2002 .

ثانيا ــ المقالات والتقارير :

1 ــ جنات السمالوطي ، «دور المؤسسات العربية المانحة في دعم منظمات المجتمع المدني» ، ورقة عمل مقدمة لملتقي المؤسسات العربية الداعمة ، المنعقد في 4 ــ 6 ماي 2011 ببيروت .

2 ــ إبراهيم حسين معمر ، «دور المنظمات الدولية الغير حكومية في حماية حقوق الإنسان» برنامج الماجستير والدكتوراه قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 2011/2010 .

3 ــ مكتب العمل الدولي جنيف ، مؤتمر العمل الدولي ، التقرير الخامس «مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية» ، جنيف 2008.

4 ــ عبد النور ناجي ، «دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر» ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة سطيف ، عدد 5 سنة 2007 .

5 ــ يوسف كامل إبراهيم ، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (NGOS) بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول بعنوان : الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة ، المنعقد بتاريخ 4 ــ 5 ماي 2005 ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية في غزة

6 ــ الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية ، مكافحة الفقر والتنمية

البشرية ، سنة 2003 .
7 ــ عبد العزيز بن عبد الله السنبل ، «دور المنظمات العربية في التنمية» ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية والأمـــن في الوطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية 24 ــ 26 /09/ 2001 .
8 ـــــ Indu Bhaskar and P. S. Geethakutty, ROLE OF NON GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS IN RURAL DEVELOPMENT, Journal of Tropical Agriculture 39 (2001) : 52 ــ 54.

ثالثا ــ المراجع الالكترونية:

1 ــ كامل مهنا «دور المنظمات الغير حكومية في الإنماء الاجتماعي» تجارب خلال الحرب تـــاريخ الاطـــلاع 2012/9/11 على الموقع :www.amelassociation.org/.../SocialDevelopment.p
2 ــ كمال منصوري ، «المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي» ، بحث مقدم لملتقـــي التطـــوع العربي ص2 ، على الموقع :caeoaeui.doc ــ http://www.arabvolunteering.org/corn...e
3 ــ سعيد ياسين موسي ، «دور منظمات المجتمع المدني التنمية» ، الحوار المتمدن عدد 3610 صـــدر بتـــاريخ 2012/1/17 تـــاريخ الاطلاع 2012/9/15 على الموقع :http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid 29188
4 ــ عبد الرحمن تيشوري «دور القطاع الأهلي الثالث في التنمية»الحوار المتمدن ــ العدد 1402 ، صدر بتـــاريخ 2005/012/17 تاريخ الاطلاع 2012/09/11 من الموقع :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid 52545
5 ــ شذي الجنابي «دور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية» الحوار المتمدن العـــدد 3039 صـــدر بتـــاريخ 2010/06/20 تاريخ الاطلاع 2012/09/12 على الموقع :
76893 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid
6 ــ حسان ايو «التمويل وأبعاده» ، الحوار المتمدن العدد 1688 ، صدر بتاريخ 2006/09/29 ، تاريخ الاطـــلاع 2012/9/10 على الموقع :http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid 76893
7 ــ المنتدى الشعبي الثاني بين الصين وإفريقيا ، تحت عنوان الصين وإفريقيا تبحان سبل تعزيز تعاون المنظمات غـــير الحكوميـــة ، تـــــــاريخ الاطـــــــلاع 2012/10/12 علـــــــى الموقـــــــع :http://www. arabic.china.org.cn